

أكتوبر/OCTOBER 2024

الدليل لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء في الجزائر



A MANUAL FOR COMBATTING DIGITAL
VIOLENCE AGAINST WOMEN IN ALGERIA



IDRC • CRDI

International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

Canada

secdev foundation

سلامة@

Cyber Security Guideline



عرفان وتقدير

الفريق البحثي

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)
تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا كندا، الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، و تبادل المعرفة مع الباحثين و صانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها و استخدامها، و يحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة و شمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصراً. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2024

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي، تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة و تكييفها و لكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

[Deed - نَسْبُ المُنْصَف 4.0 دولي - Creative Commons](#)

كوثر قاسمي (الباحثة الرئيسية) باحثة في الدراسات النسوية والسياسات العمومية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متحصلة على شهادة المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر في إدارة السياسات العمومية. وشهادة الماجستير في الدراسات النسوية، القانون والاعلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جامعة لندن "كلية الدراسات الشرقية والأفريقية".

د. نادية السقاف باحثة في الشؤون السياسية والعمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط، متخصصة في دراسات المرأة و حرية الصحافة و الحقوق الرقمية و التنمية المجتمعية. كانت أول امرأة تعين وزيرة الاعلام في اليمن في عام 2014، لديها دكتوراه في العلوم السياسية من بريطانيا.

د. رائد الشريف (محرر) باحث وممارس أكاديمي متميز في مجال التنمية الدولية مع التركيز على التكنولوجيا والمجتمع خاصة في مجال الحقوق الرقمية والمرونة والحريات والأخلاق والابتكار. مدير أول للبرامج والشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة سيكديف الكندية.

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لإنجاز هذا العمل بمن فيهم: لبنى محمد، أمال حجاج، أمين بن علي، أسامة موسى و جون هول.

Cyber Security Guideline

مقدمة

لمن هذا الدليل؟

ماهو العنف الرقمي ضد النساء و الفتيات

أنواع الجرائم الرقمية ضد النساء و الفتيات

تأثيرات العنف الرقمي

كيف تحمين نفسك من الجرائم الرقمية؟

الجانب التقني

ما العمل في حال وقوعك ضحية لجريمة رقمية؟

الجانب النفسي

الجانب القانوني

قائمة بأرقام وعناوين الجهات المساعدة في الجزائر

الجزائر

مقدمة

مع التطور السريع للتكنولوجيا والانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت و وسائل التواصل الاجتماعي في حياتنا اليومية، أصبحت الفضاءات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من التفاعل الاجتماعي والمهني. ومع ذلك، ورغم الفوائد الكبيرة التي توفرها هذه الفضاءات، فقد منحت النساء مساحات افتراضية للتعبير عن أنفسهن وإبراز أصواتهن وتمكينهن من كسر العوائق الجغرافية والثقافية للمشاركة في المجال العام، إلا أنه برزت مع الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي بالأخص، تحديات جديدة، حيث امتدت ديناميكيات القوة بين الجنسين المتأصلة في النظام الأبوي السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يغلب عليه التمييز ضد النساء لصالح الذكور، وكجزء من سلسلة العنف الممارس ضد المرأة على أرض الواقع والذي تطبعه الهيكل الأبوية وتبرره، تتعرض المرأة بشكل متزايد إلى العنف الرقمي والجرائم المرتكبة عبر الإنترنت. ترافق مع استخدام النساء والفتيات للتقنيات الرقمية مجموعة من الشروط والرقابة الأبوية الكثيفة مما يجعلهن يمارسن الرقابة الذاتية الطوعية، وكذلك استغلال هذه التقنيات في إيذاء النساء، أو تتبعهن والتجسس عليهن، وهذه الأفعال التي تتراوح بين التحرش الإلكتروني، والتشهير، والتهديد، والابتزاز، لا تعرف حدوداً جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية، حيث تواجه النساء في كافة أنحاء العالم- بغض النظر عن خلفياتهن الثقافية- تهديدات مستمرة من أشكال العنف الرقمي. لقد أصبحت تهدد العديد من النساء والفتيات في الجزائر على حد السواء، على الصعيدين الشخصي أو المهني.

أظهرت دراسة حديثة¹ حول العنف الرقمي ضد النساء في الجزائر ، والتي شملت عينة من **112 امرأة**، أن هذه الظاهرة في ازدياد مستمر. فقد أشارت النتائج إلى أن **83%** من المشاركات تعرضن للتحرش الجنسي والابتزاز على الإنترنت، **60%** منهن واجهن السب والقذف، **54%** تعرضن للترهيب، و **42%** منهن تعرضن للتهديد بنشر صورهن الحميمة والاتصال بعائلاتهن.

من جهة أخرى تشير إحصائيات الدرك الوطني أن عدد النساء ضحايا العنف الرقمي في تزايد حيث بلغ عدد الضحايا اللاتي بلغن سنة **2021**، **296 ضحية** و عدد الضحايا من القصر (ذكور و إناث) **299 ضحية**. و في سنة **2022**، **429 ضحية** قامت بالتبليغ و بلغ عدد الضحايا القصر **214 ضحية**. و في سنة **2023**، ازداد العدد إلى **556 ضحية** و **230 ضحية** قاصر. أما حصيلة سنة **2024** إلى غاية شهر اوت سجلت **464 ضحية** و **143 ضحية** قاصر (**74 فتاة و 69 فتى**).

يجب إدراك أن العنف في الفضاء الرقمي يتجاوز المفاهيم التقليدية للعنف ضد النساء، إذ يتجلى في أشكال متعددة تتراوح من التحرش الإلكتروني والكشف غير المرغوب فيه عن الهوية والمعلومات الشخصية إلى استخدام الصور الحميمة كأداة للابتزاز المادي أو الجنسي. في نفس الوقت، يعتبر القانون والمجتمع هذا العنف نتيجة طبيعية لتواجد النساء على المجال الافتراضي وبذلك يخفف من عقوبة الجاني في حالات حماية الشرف كما يحدث في الواقع وغالباً ما يلقي باللوم على الضحية. يبدو أن العنف الرقمي والعنف على أرض الواقع يحفزان بعضهما البعض، وتفاقم هذه المشكلات خاصيتي تخفي المستخدمين وسرعة انتشار المعلومات بشكل خارج عن السيطرة، خصوصاً في حال تواجد المعتدين خارج النظم القانونية لدولة الضحية، مما يجعل حالات العنف الرقمي أكثر صعوبة من حالات العنف العادية. بالإضافة إلى الصعوبات المحتملة المرتبطة بتحديد الجاني أو الوصول إليه، هناك عوامل مجتمعية قد تثنى الضحية من إبلاغ المنصات الاجتماعية أو الجهات المختصة مثل الخوف من التعرض للوم خصوصاً في ظل توجه الأسر لحماية بناتهم عن طريق مراقبة ومصادرة هواتفهن، وقلة الوعي بتأثيرات أشكال العنف الرقمي أو الاعتقاد بأنه ليس بقساوة أو خطورة العنف المادي، ناهيك عن قلة عدد أو عدم كفاءة مقدمي خدمات الدعم في الجهات الرسمية أو منظمات المجتمع المدني.

علاوة على ذلك، يجب الانتباه إلى الآثار الجانبية للعنف الرقمي، التي قد تمتد إلى ما هو أبعد من الأذى المباشر للضحية، لتشمل الأذى النفسي والاجتماعي الناتج عن ردود فعل الأسرة والمجتمع. في مجتمعات محافظة مثل المجتمع الجزائري، يمكن أن يؤدي نشر المعلومات الشخصية أو الصور الحميمة للضحية إلى تداعيات خطيرة، تصل في بعض الحالات إلى جرائم الشرف.

للأسف، شعور النساء بالخوف أو التردد في التقدم بشكوى لدى المصالح الأمنية أو حتى في التحدث عن الأمر مع أقربائهن وأصدقائهن غالباً بسبب الخوف أو عدم معرفتهن بالإجراءات المتخذة عند التعرض لهذا النوع من الجرائم، يجعلهن يبقين تحت وطأة التهديد والخطر دون البحث عن حماية أو دعم. هذا الواقع يجعل من الضروري توفير المعرفة والإرشادات التي تمكنهن من اتخاذ الخطوات الصحيحة في مواجهة هذه التحديات.

في هذا السياق، يأتي هذا الدليل ليكون مصدرًا موثوقًا ومرشدًا عمليًا لكل امرأة أو فتاة تواجه أو تخشى مواجهة هذه التهديدات في حياتها الرقمية. يهدف هذا الدليل إلى تعزيز الوعي بالعنف الرقمي، تعريف النساء بحقوقهن القانونية، وتزويدهن بالإرشادات العملية حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الدليل في تمكين المرأة من حماية نفسها بنفسها من خلال استراتيجيات وقائية وأدوات تقنية.

إن مواجهة العنف الرقمي ليست فقط مسؤولية فردية، بل هي مسؤولية جماعية تتطلب مشاركة جميع الجهات الفاعلة: المؤسسات الحكومية، الجهات القانونية، المجتمع المدني، وحتى الأفراد. لهذا السبب، يسعى هذا الدليل إلى إشراك الجميع في تعزيز فضاء رقمي آمن ومستدام للنساء.

نأمل أن يجد كل من يقرأ هذا الدليل ما يحتاجه من إرشادات، وأن يكون خطوة أولى نحو بناء وعي مجتمعي أقوى ضد العنف الرقمي، لا سيما العنف المستند على النوع الاجتماعي. معًا، يمكننا التصدي لهذا التحدي وضمان أن تكون الإنترنت مكانًا أكثر أمانًا وكرامة للجميع.



لمن هذا الدليل؟

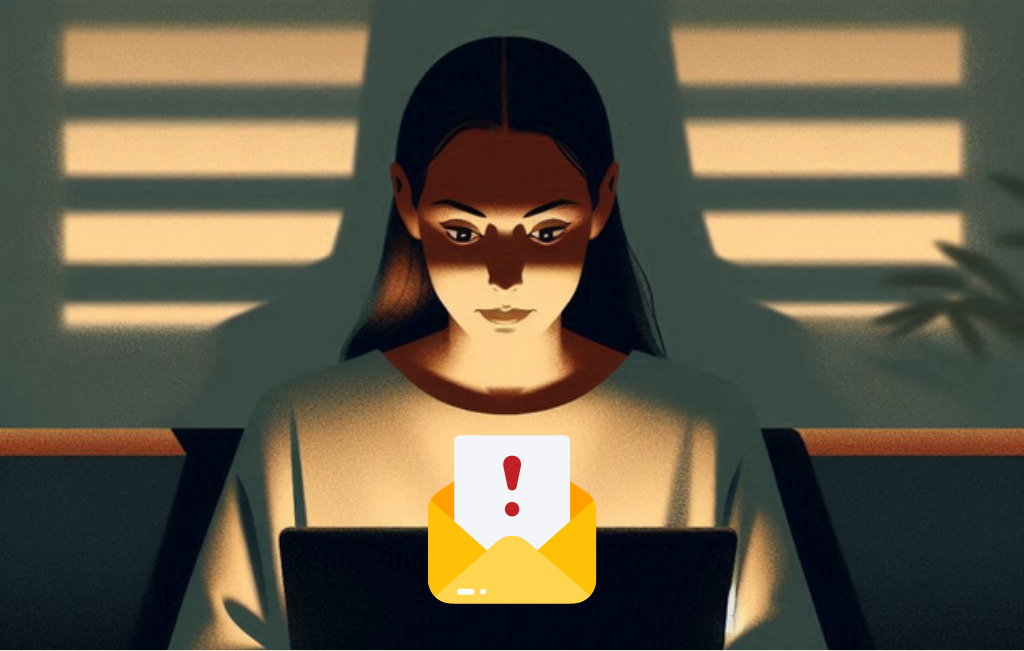
يُعد هذا الدليل أداة شاملة موجهة لكل النساء والفتيات في الجزائر، اللواتي قد يجدن أنفسهن ضحايا للعنف الرقمي أو الجرائم المرتكبة عبر الفضاء الإلكتروني التي تستهدفهن كنساء. لذلك، يتناول هذا الدليل مختلف أشكال العنف الرقمي مثل التهديدات، التشهير، التحرش، اختراق الخصوصية، والابتزاز الإلكتروني، الموجه للنساء بمختلف أعمارهن، من كافة الخلفيات الاجتماعية، سواء كنّ مستخدمات مبتدئات للتكنولوجيا أو محترفات في المجال الرقمي.

يهدف الدليل إلى تقديم توجيهات واضحة وعملية تساعد النساء في حماية أنفسهن من المخاطر المحتملة في الفضاء الرقمي، وتزويدهن بالمعرفة القانونية، التقنية، والنفسية للتعامل مع الأوضاع الصعبة التي قد يتعرضن لها. كما يسعى إلى تحفيز النساء على استعادة زمام المبادرة وحماية حقوقهن، مع توضيح السبل القانونية والمؤسسية المتاحة لهنّ في الجزائر.

هذا الدليل موجه أيضًا للمحترفين والمحترفات العاملين في مجالات القانون، الدعم النفسي، والأمن السيبراني. فهو يُقدم إطار عمل متكامل لمساعدتهم على فهم التحديات التي تواجه النساء في الفضاء الرقمي وكيفية تقديم الدعم القانوني والتقني والنفسي بشكل ملائم للضحايا.

يولي هذا الدليل اهتمامًا خاصًا بالفتيات القاصرات، نظرًا لأنهن غالبًا ما يكنّ الأكثر هشاشة في مواجهة الجرائم الرقمية. لذلك، يتضمن الدليل إرشادات وحلول خاصة تساعدن على التعامل مع هذه المخاطر بطريقة آمنة ومسؤولة، مع التركيز على أهمية الدعم العائلي والمؤسسي في حمايتهن.

في النهاية، هذا الدليل هو دعوة مفتوحة للجميع للوقوف صفاً واحداً في وجه العنف الرقمي، والمساهمة في بناء فضاء رقمي آمن وعادل للنساء في الجزائر.



ما هو العنف الرقمي ضد النساء و الفتيات؟

تعرف الأمم المتحدة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا بأنه "أي فعل يتم ارتكابه أو نشره باستخدام الأدوات أو التقنيات الرقمية التي تسبب ضررًا جسديًا، أو جنسيًا، أو نفسيًا، أو اجتماعيًا، أو سياسيًا، أو اقتصاديًا للنساء والفتيات بسبب جنسهن".

تعد هذه الأشكال من العنف جزءًا من نمط أوسع من العنف ضد المرأة، الذي يحدث عبر الإنترنت وفي الحياة الواقعية، بما في ذلك سوء استخدام الصور الحميمة، والكشف عن المعلومات الشخصية، والتصيد (التحرش عبر الإنترنت)، ومشاركة الصور المزيفة. ويشمل أيضًا خطاب الكراهية الذي يحض على كراهية النساء والجهود المبذولة لإسكات النساء وتشويه سمعتهن على الإنترنت، بما في ذلك التهديد بالعنف في الواقع.

يمكن أن يؤدي العنف الرقمي إلى تفاقم أشكال العنف خارج الإنترنت - بما في ذلك التحرش الجنسي، والمطاردة، وعنف الشريك الحميم، و الاستغلال المادي أو الجنسي، أو الاستغلال لأغراض الاتجار بالبشر أو المخدرات من خلال استخدام الأدوات الرقمية مثل الهواتف المحمولة، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، وأجهزة التتبع. على سبيل المثال، غالبًا ما يستخدم المتاجرون التكنولوجيا لتحديد هوية ضحاياهم من النساء والفتيات وتجنيدهن بالسيطرة عليهن واستغلالهن.

ما هي أنواع الجرائم الرقمية ضد النساء و الفتيات؟

1. الإختراق (الوصول غير المسموح/السيطرة غير المسموحة):

هو الهجوم الذي يستهدف اختراق حسابات الضحية على الانترنت، مثل حسابات البريد الإلكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، أو الحسابات البنكية، أو اختراق أجهزة الضحية الشخصية مثل الهواتف الذكية أو الحواسيب، مما يعني وصول غير مصرح به. والسيطرة على معلوماتها وبياناتها خاصة مثل الصور والرسائل والبيانات البنكية بدون إذنها وموافقتها، قد يتضمن منع وصولها إلى حساباتها الشخصية بتغيير كلمات المرور أو قفل الجهاز وذلك بهدف ابتزازها وتهديدها أو لغرض عزلها عن المجال العام في حال كانت الضحية شخصية عامة، وهو ما يُعرف غالبًا بـ"الخطر" أو "الاختطاف الرقمي". هذا التصرف يؤدي إلى فقدان الشخص السيطرة على بياناته الخاصة، وقد ينتج عنه خسائر مالية أو آثار نفسية كبيرة.

الهجمات على هذا المستوى تتم عن طريق اختراق الحسابات باستخدام كلمات مرور مسروقة، أو استغلال الثغرات الأمنية في الأنظمة، أو تثبيت تنفيذ برامج ضارة تقوم بتسجيل البيانات الشخصية مثل كلمات المرور بدون علم الضحية.



2. انتحال أو سرقة الهوية:

تقليد أو سرقة الهوية الرقمية هي جريمة تحدث عندما يقوم شخص ما باستخدام أو انتحال هوية مستخدم آخر على الإنترنت دون موافقته أو علمه، وذلك بهدف الاستفادة أو إلحاق الضرر بالشخص المستهدف. يمكن أن تتخذ هذه الجريمة أشكالاً متعددة، منها:



انتحال الهوية (Identity Impersonation): يقوم الجاني بإنشاء حسابات أو ملفات شخصية مزورة باستخدام اسم، صورة، أو معلومات شخصية تعود إلى الضحية. يتم استخدام هذه الحسابات المزورة في التعامل مع الآخرين، مما يجعل الضحية عرضة لسوء الفهم أو الضرر. يمكن أن تُستخدم هذه الحسابات المزورة لإرسال رسائل ضارة أو غير لائقة، نشر الشائعات، أو الاحتيال على الآخرين باسم الضحية.

سرقة الهوية (Identity Theft): في هذه الحالة، يحصل الجاني على معلومات شخصية حساسة للضحية مثل بيانات تسجيل الدخول، كلمات المرور، أرقام الحسابات البنكية، أو أرقام الهوية، يتم استخدام هذه المعلومات لإجراء معاملات مالية غير مصرح بها، فتح حسابات جديدة باسم الضحية، أو حتى ارتكاب جرائم أخرى باستخدام هوية الضحية كإحتيال على الغير.

انتحال الهوية يركز على التمثيل الاجتماعي، حيث يقوم الجاني بتمثيل أو تقليد شخصية الضحية عبر الإنترنت لخداع الآخرين.

- مثلاً يقوم شخص بإنشاء حساب على فيسبوك أو إنستغرام باستخدام اسم وصورة الضحية، بغرض التواصل مع أصدقاء الضحية أو لنشر محتوى مشين أو مضلل. لإحراج الضحية أو تلطيخ سمعتها. أو استخدام الحساب أو البريد الإلكتروني باسم و هوية الضحية لإرسال رسائل إلكترونية مزيفة أو رسائل عبر تطبيقات الدردشة للتسبب بسوء تفاهم و إثارة خلافات مع الآخرين خاصة في المجال المهني.

سرقة الهوية تهدف إلى الاستغلال المالي أو الجنائي لمعلومات الضحية الشخصية من أجل تنفيذ عمليات غير قانونية.

- مثلاً يحصل الجاني على معلومات تسجيل الدخول لحساب مصرفي عبر البريد الإلكتروني الاحتيالي أو عن طريق البرامج الخبيثة، ثم يقوم بتحويل الأموال من حساب الضحية دون علمها.
- فتح حسابات مالية باسم الضحية: الجاني يستخدم بيانات الضحية، مثل رقم الضمان الاجتماعي أو بطاقة الهوية، لفتح حساب بنكي أو بطاقة ائتمانية باسمه، ومن ثم يراكم الديون على الضحية.

هذا النوع من الجرائم يمكن أن يتسبب في معاناة نفسية كبيرة للضحية نتيجة تعرضها سواء للاحتيال المالي أو التشهير أو الابتزاز، حيث يشعر الشخص بالعجز والخوف من استخدام هويته بشكل غير أخلاقي والتعرض للفضيحة والوصمة الاجتماعية التي تمتد للعائلة.

3. التحرش الإلكتروني:

التحرش الإلكتروني هو شكل من أشكال التحرش الذي يحدث باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف المحمولة، والبريد الإلكتروني، ويتضمن إرسال رسائل متكررة وغير مرغوب فيها، أو محتوى مسيء بشكل طفلي محسوس، أو تهديدات متعمدة تهدف إلى التسبب في إزعاج أو تهديد الضحية في بعض الأحيان، قد يكون التحرش الإلكتروني مصحوبًا بسلوكيات ذات طابع جنسي، مثل إرسال رسائل أو صور ذات محتوى جنسي غير مرغوب فيه، أو مطالبة الضحية بالقيام بأفعال جنسية أو حتى التهديد بنشر مواد حساسة تخصها.

يتخذ التحرش الإلكتروني عدة أشكال، منها:

الرسائل المتطفلة: إرسال رسائل متكررة، غالبًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني، دون موافقة المتلقي.

التهديدات: توجيه تهديدات مباشرة أو غير مباشرة للضحية، تتضمن في بعض الحالات التهديد بالعنف أو نشر معلومات حساسة أو محرجة واستغلال خوف المرأة أو الفتاة من أهلها بسبب الطبيعة المحافظة لمجتمعات المنطقة المدفوعة بالسمعة والشرف.

الملاحقة الرقمية أو التعقب الرقمي: تتبع تحركات الضحية عبر الإنترنت ومحاولة الاتصال بها أو التجسس ومراقبتها بشكل غير مرغوب فيه ومضايق ويمكن أن يتفاقم الخطر في حال إمكانية الوصول لها عن طريق تتبع موقعها الجغرافي على مواقع التواصل الاجتماعي.

يمكن أن يؤدي هذا النوع من التحرش إلى تأثيرات نفسية خطيرة على الضحية، مثل القلق، والخوف، الاكتئاب، فقدان الثقة بالآخرين، أو حتى العزلة الاجتماعية. ويمكن أن يعرّض الضحية أيضًا لمخاطر إذا لم تتخذ إجراءات مناسبة لحمايتها.



4. الذم الإلكتروني: السب، القذف، التنمر، والتشهير:

الذم الإلكتروني هو شكل من أشكال التشهير الذي يتم عبر الإنترنت ويشمل السب، القذف، والتشهير بشخص معين. يتمثل ذلك في محاولة تشويه سمعة الضحية أو النيل من مصداقيتها أو مهنتها أو عملها من خلال نشر معلومات كاذبة أو مضللة عنها. يتم ذلك عادة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، المواقع الإلكترونية، أو منصات الرسائل الفورية. كثيراً ما يستهدف هذا النوع النساء المشاركات في المجال العام لبناء تجربة غير مريحة وغير آمنة لهن لثنيهن عن الاستمرار في نشاطهن، حقوقياً كان أو إعلامياً أو سياسياً.

عناصر الذم الإلكتروني:

السب والقذف: هذا يتضمن استخدام ألفاظ مسيئة أو مهينة بقصد تحقير أو إهانة الشخص. قد يكون الهدف من السب إلحاق الأذى النفسي أو الاجتماعي للشخص المستهدف.

التشهير: يتمثل في نشر أو توزيع معلومات أو ادعاءات غير صحيحة بهدف إلحاق الضرر بسمعة الشخص أو التأثير سلباً على حياته الشخصية أو المهنية. يمكن أن يشمل ذلك الافتراءات حول السلوك الشخصي، المهني، أو الأخلاقي. كما يشمل المضايقات عبر الإنترنت على سبيل المثال قيام مجموعة من الأشخاص بتنظيم هجمات عبر الإنترنت ضد شخص معين.

التلاعب بالحقائق: يتضمن تقديم معلومات بطريقة مضللة أو التلاعب بالحقيقة بشكل يظهر الشخص المستهدف بصورة سلبية وغير صحيحة. يمكن أن يتم ذلك عن طريق حذف بعض التفاصيل الهامة أو تغيير السياق.

نشر أخبار كاذبة: يتم استخدام معلومات زائفة أو مغلوطة لنشر الشائعات حول شخص معين بغرض التأثير سلباً على سمعته أو وضعه الاجتماعي أو الوظيفي.

التعليقات المؤذية: كتابة تعليقات مسيئة أو تحقيرية على منصات التواصل الاجتماعي، قد تستهدف مظهر أو جنس أو عرق أو إعاقة الضحية أو عوامل تهيمش أخرى.

- **التمييز على أساس الجنس:** مثل التقليل من قدرات شخص بناءً على كونه ذكراً أو أنثى، أو فرض أفكار نمطية حول الأدوار الجندرية.
- **التمييز العنصري:** يتضمن نشر تعليقات أو محتوى يسيء إلى الأفراد بناءً على عرقهم أو لون بشرتهم.
- **التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة:** مثل الاستهزاء أو التنمر بسبب إعاقاتهم، أو نشر محتوى يصفهم بطريقة سلبية.
- **القدرة على الوصول:** تجاهل متطلبات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة عند تصميم المحتوى الرقمي أو التفاعل معه.

5. التهديد الجسدي عبر الإنترنت: (على سبيل المثال، التهديد بالقتل، والتهديد بالاغتصاب، والتهديد بالأذى الجسدي).
التهديد الجسدي عبر الإنترنت يشير إلى أي شكل من أشكال التهديدات التي تستهدف الضحية بالضرر الجسدي أو الأذى عبر منصات الإنترنت. يمكن أن يشمل ذلك تهديدات مباشرة بالقتل، والاعتداء الجنسي، أو أي نوع آخر من الأذى الجسدي.

تظهر هذه التهديدات في عدة أشكال، مثل الرسائل النصية، التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، أو عبر البريد الإلكتروني. قد يكون التهديد صريحاً أو غير مباشر، ويمكن أن يتضمن أوصافاً تفصيلية للعنف أو الإساءة.

أمثلة على التهديد الجسدي عبر الإنترنت:

التهديد بالقتل: إرسال رسالة تقول "سأقتلك إذا لم تقم بكذا وكذا".

التهديد بالاغتصاب: إرسال رسائل تحتوي على تهديدات بالاعتداء الجنسي.

التهديد بالأذى الجسدي: تهديد بإلحاق ضرر بدني، مثل "سأضربك بشدة، سأشوهك بالماء القاطع".





6. الابتزاز عبر الإنترنت:

الابتزاز الإلكتروني هو شكل من أشكال التهديد أو الضغط النفسي الذي يتم عبر الإنترنت، ويشمل تهديد الأفراد بنشر معلومات خاصة عنهم إذا لم يمتثلوا لمطالب الجاني.

الأهداف الشائعة:

الابتزاز الجنسي: يتضمن تهديد الضحية بنشر صور أو مقاطع فيديو ذات طابع جنسي، قد تكون تم الحصول عليها بطرق غير قانونية أو بوسائل احتيالية، إذا لم تستجب لمطالب الجاني الجنسية.

الابتزاز المالي: يتضمن طلب المال أو غيره من المكاسب المادية مقابل عدم نشر معلومات حساسة عن الضحية. يمكن أن تشمل المعلومات بيانات مالية، صور خاصة، أو معلومات شخصية أخرى.

الابتزاز الاجتماعي: يتعلق بتهديد الضحية بنشر معلومات قد تؤثر على سمعتها الاجتماعية أو المهنية، مثل نشر معلومات مزعجة.

7. نشر الصور عبر الإنترنت:

قد يقوم شخص بنشر صورة تحتوي على محتوى جنسي أو عاري عبر وسائل التواصل الاجتماعي، المواقع الإلكترونية، أو المنصات الأخرى دون موافقة الشخص الذي يظهر في الصورة.

8. استقاء المعلومات الشخصية (doxing):

هو عملية جمع أو الحصول على بيانات ومعلومات عن الأفراد بشكل غير قانوني أو دون إذنهم. هذه المعلومات قد تشمل الاسم الكامل، عنوان الإقامة، أرقام الهواتف، المعلومات المصرفية، والبيانات الشخصية الأخرى من أجل الاحتيال، التجسس، الابتزاز أو التنمر الإلكتروني. كما تشمل مشاركة وعرض الصور الشخصية العارية أو الجنسية مع شخص آخر أو نشرها على الإنترنت دون إذن (الاستخدام غير التوافقي للصور الحميمة)



تأثيرات العنف الرقمي

هذه الأنواع من المضايقات و الأفعال يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات نفسية، جسدية، اجتماعية و مهنية كبيرة على الأفراد المستهدفين.

التأثيرات النفسية:

القلق والاكتئاب: التعرض للعنف الرقمي يمكن أن يؤدي إلى مشاعر القلق والاكتئاب، مما يؤثر على الصحة النفسية بشكل عام.

فقدان الثقة بالنفس: قد تشعر الضحية بفقدان الثقة في نفسها وفي قدرتها على مواجهة المواقف الاجتماعية.

الصدمة النفسية: التعرض لأحداث صادمة قد يؤدي إلى اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD).

تأثيرات على النوم: يمكن أن تسبب الضغوط النفسية مشاكل في النوم مثل الأرق أو الكوابيس.

التأثيرات الجسدية:

التوتر والقلق يمكن أن يؤديان إلى آلام جسدية مثل الصداع أو آلام العضلات. قد تتدهور الحالة الصحية العامة بسبب نمط حياة غير صحي، نتيجة للعزلة أو التوتر.

التأثيرات الاجتماعية:

التشهير بالشخص قد يؤدي إلى فقدانه احترام المجتمع وثقته، ويمكن أن يعرضه للنيزد أو السخرية.

قد تتجنب الضحية التفاعل مع الآخرين، مما يؤدي إلى العزلة. قد تتأثر العلاقات الأسرية والعلاقات مع الأصدقاء سلبيًا بسبب التجربة المؤلمة.

التأثيرات المهنية:

الضغوط النفسية قد تؤثر على التركيز والإنتاجية في العمل. قد تؤثر التجربة السلبية على العلاقات مع الزملاء والمديرين. يمكن أن يؤثر الذم الإلكتروني على سمعة الشخص المهنية ويؤدي إلى فقدان الثقة به في مكان العمل أو حتى فقدان وظيفته.



كيف تحمين نفسك من الجرائم الرقمية؟

الجانب التقني:

يتعرض العديد من النساء على منصات التواصل الاجتماعي لعدد من الجرائم، لحمايتك من أشكال العنف الرقمي المذكورة أعلاه مع الأخذ بالاعتبار التطور السريع في هذه الظاهرة، من المهم معرفة ماهية السلامة الرقمية والخطوات اللازمة للحفاظ على أمانك على الإنترنت، ومنها كيفية استخدام خاصية حظر المسيء أو الصفحات التي يصدر منها العنف وكيفية الإبلاغ عن الحسابات أو الأنشطة غير المقبولة على هذه المنصات مثل فيسبوك وإنستغرام، والخطوات الوقائية مثل اختيار كلمات مرور قوية، تفعيل التحقق بخطوتين والحفاظ على أمان أجهزتك ومعلوماتك الخاصة.

تعريف السلامة الرقمية؟

السلامة الرقمية تشمل جميع الوسائل والإجراءات التي تهدف إلى حماية حسابات الإنترنت والملفات من المتسللين أو المستخدمين غير المصرح لهم، وذلك للحفاظ على أمن المعلومات والبيانات الخاصة بالأمن الرقمي. و تعني السلامة الرقمية أيضًا الاستخدام الآمن للتقنيات والأدوات الرقمية بما يضمن خصوصيتنا وسلامتنا التقنية، القانونية، و النفسية أثناء التفاعل مع شبكة الإنترنت.



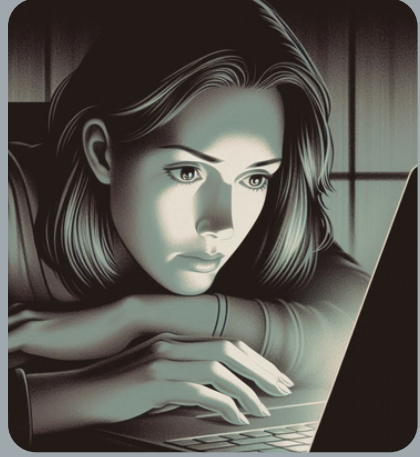
تحقيق السلامة الرقمية يبدأ بإتباع خطوات وقائية أساسية، من أهمها استخدام كلمات مرور قوية وآمنة. إليك بعض النصائح الأساسية:

خاصية الحظر:

يمكنك استخدام خاصية الحظر الموجودة على جميع منصات التواصل الاجتماعي لمنع وصول رسائل المسمى إليك.

خاصية الإبلاغ عن حساب مسيء أو رسالة مخالفة:

غالبًا ما يستخدم المهاجمون حسابات وهمية لإخفاء هويتهم وخداع الآخرين. يمكن التعرف على هذه الحسابات من خلال عدة مؤشرات، مثل قلة المنشورات والصور أو الأصدقاء، أو كون الحساب تم إنشاؤه حديثًا. إذا تلقيت تواصلًا من حساب مشبوه وطلب منك معلومات شخصية، يجب عدم الرد والإبلاغ عنه فورًا.



كيفية الإبلاغ عن حساب أو نشاط؟

على فيسبوك: يمكنك الإبلاغ عن حساب أو منشور عبر قائمة الخيارات في المنشور أو الحساب، ثم الضغط على "إبلاغ" واختيار السبب المناسب.

على إنستغرام: للتبليغ عن مخالفة حساب أو منشور، اضغطي على "إبلاغ" واختاري السبب المناسب. بالنسبة للمراسلات الخاصة، اضغطي مطولاً على الرسالة ثم اختاري "إبلاغ" واتبعي الخطوات.



عمل هذه الخطوات يساعد في حماية خصوصيتك ومنع تكرار هذه الحوادث، وهناك طرق مماثلة على منصات التواصل الاجتماعي الأخرى للإبلاغ.

استخدام كلمات مرور قوية:

- اختاري كلمات مرور معقدة تتكون من 16 حرف تحتوي على حروف كبيرة وصغيرة وأرقام ورموز.
- تجنبي استخدام الأرقام المتجاورة أو المتكررة وأي معلومات شخصية أو سهلة التخمين في كلمة المرور، مثل تاريخ الميلاد أو رقم الهاتف أو الجوال.
- تجنبي استخدام نفس كلمة السر لأكثر من حساب.
- اختاري أسئلة أمان قوية، إذ أنه حتى مع وجود كلمة مرور قوية، إذا كانت أسئلة الأمان المرتبطة بها ضعيفة، تظل الحسابات معرضة لخطر السرقة والاختراق.
- استخدمي مدير كلمات المرور موثوق به لتخزين كلمات المرور بأمان.

تفعيل المصادقة الثنائية (2FA):

- أضيفي طبقة إضافية من الأمان إلى حساباتك عبر تفعيل المصادقة الثنائية التي تتطلب رمزاً إضافياً بعد إدخال كلمة المرور يرسل عبر رسالة على إيميلك أو هاتفك المحمول.

تحديث النظام والبرامج بانتظام:

- تأكدتي من تحديث جميع التطبيقات والأنظمة بشكل دوري لتفادي الثغرات الأمنية، هذا يشمل أنظمة التشغيل، التطبيقات، برامج مكافحة الفيروسات، والمتصفحات.

الحذر من الرسائل الاحتيالية (التصيدية Phishing):

- تجنبي النقر على الروابط أو فتح المرفقات من مصادر غير موثوقة أو رسائل بريد إلكتروني مشبوهة أو تثبيت برامج ضارة أو مقرصنة. تأكدتي، حيث أنه قد تبدو بعض الرسائل ذات الروابط أنها من مصادر معروفة لديك.
- قد تعرفين أن الرسالة تصيدية عندما يكون فيها أخطاء لغوية ونحوية أو تكون لغتها غريبة، كما أنها تستخدم تحية عامة بدلاً من استخدام اسمك.
- تحقق دائماً من مصدر الرسالة قبل الرد بإدخال أي معلومات حساسة.
- يمكنك رؤية الرابط كاملاً قبل النقر عليه بتمرير مؤشر الفأرة فوقه أو التحقق منه باستخدام مواقع مثل safeweb.norton.com و virutotal.com

تشفير الاتصالات:

- استخدمي الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) عند الاتصال بشبكات Wi-Fi عامة لحماية بياناتك.
- تحققتي من أن الموقع يستخدم اتصال HTTPS، خاصة عند إدخال معلومات حساسة.

الحد من مشاركة المعلومات الشخصية:

- كوني حذرة عند مشاركة المعلومات الشخصية عبر الإنترنت وتأكدتي من أنها مشاركتها ضرورية ومع الأشخاص المخولين.
- تحكمي في إعدادات الخصوصية على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لتقييد من يمكنه الوصول إلى معلوماتك أو التواصل معك على الخاص.
- ابتعدي عن الصفحات والمجموعات التي يكثر فيها التمرر ولا يتخذ المسؤولين عنها أي إجراء تجاه المسيئين وقومي بتقليل تقييم مثل هذه الصفحات والمجموعات.
- لا تحملي أي تطبيقات إلا من مصادر موثوقة، وتأكدتي من مصداقية المطور ومنها قراءة المراجعات المدرجة تحت التطبيق خصوصاً بما يتعلق بالخصوصية والأمان.
- راجعي الصلاحيات التي تعطيها التطبيقات المحملة على جهازك مثل الوصول إلى موقعك الجغرافي أو ألبوم الصور أو كاميرا أو ميكروفون الجهاز. لا تعطيها أكثر مما يحتاج من أذونات.

استخدام برامج مكافحة الفيروسات:

- قومي بتثبيت وتحديث برامج مكافحة الفيروسات على جميع الأجهزة للكشف عن أي تهديدات محتملة.
- حدثي هذه البرامج بشكل دائم ومنتظم للتغلب على الثغرات الأمنية.

مراقبة الحسابات البنكية والنشاطات المالية:

- تحققتي بانتظام من الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان للتأكد من عدم وجود أي نشاط غير معتاد.
- استخدمي التنبيهات المصرفية للتحقق من أي محاولات غير مصرح بها للوصول إلى حساباتك.

استمرارية التدريب على الأمن السيبراني:

- استمري في تعلم آخر التطورات في مجال الأمن السيبراني وكوني على دراية بالتهديدات الجديدة وكيفية التعامل معها.

الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات الخاصة:

- قومي بإنشاء نسخ احتياطية منتظمة للبيانات الهامة لضمان إمكانية استعادتها في حال التعرض لأي هجوم إلكتروني.
- في حال حذف البيانات، تأكدتي من حذفها بشكل آمن حتى لا يصل إليها أحد.

إن اتباع هذه الخطوات يمكن أن يقلل من مخاطر الجرائم الإلكترونية ويحافظ على بياناتك و أجهزتك آمنة. لذلك فمن المهم أيضاً عدم الدخول بمشادات كلامية مع المبتزين أو تهديدهم والاكتفاء بالحظر وحفظ صور وأدلة لأي تهديدات وإساءات تتعرضين لها على الإنترنت من أجل أي إجراء قانوني قد تحتاجينه مستقبلاً لصد الأذى. وفي حال حملات التشهير، تكمن أهمية دور أفراد المجتمع بالتعاون مع الضحايا بحظر والتبليغ عن الأشخاص والصفحات والمجموعات المسيئة وعدم مشاركة التعليقات التشهيرية وإيقاف انتشارها.

ما العمل في حال وقوعك ضحية لجريمة رقمية؟

الجانب النفسي:

للغف الرقمي تأثيرات كثيرة على ضحاياه من النساء والفتيات وتختلف حدتها حسب عمر وشخصية الضحية ومدى توفر الدعم من العائلة والأصدقاء حولها.

1. في حال الضحية راشدة:

من الآثار النفسية المعروفة للغف الرقمي زيادة القلق واضطرابات النوم والشهية ومشاعر الخزي وانخفاض الإحساس بقيمة الذات مما يؤثر على أفعالهن وقراراتهن اليومية. يلوم الكثير من الضحايا أنفسهن باعتبار أنهن تعرضن للغف بسبب استخدامهن للإنترنت أو وضع صورة شخصية لها. زيادة الخوف من الابتزاز أو التشهير أو جهل ما يمكن للمعتدي أن يفعله يؤدي إلى انعزال الضحية أو انسحابها من منصات التواصل الاجتماعي بشكل مؤقت أو دائم. هذه المخاوف من ردة فعل المعتدي أو ردة فعل الأسرة أو نظرة المجتمع تثني الكثير من ضحايا الغف الرقمي عن التبليغ عن حوادث العنف التي يتعرضن لها والمعاناة بصمت (خصوصاً المراهقات). قد تمتد تأثيرات الغف الرقمي الذي تعرضت له الضحية إلى التأثير على حياتها المهنية، خصوصاً في حال كان مصدر العنف زميل أو رئيس في العمل، أو تغيير مكان العمل أو السكن خوفاً على سلامتها أو سلامة عائلتها أو حتى للطلاق إذا كانت متزوجة. إن لوم الضحية يزيد من ميل النساء لزيادة الرقابة الذاتية وتعيق مشاركتها في المجال العام ويؤدي لتطبيع العنف الرقمي ضد النساء على المدى البعيد.

2. في حال الضحية قاصر:

قد تتسبب أشكال العنف الرقمي لها بالاكتئاب والقلق وغيره من الاضطرابات العاطفية والسلوكية أيضاً حيث أنها تؤثر على تكوين الصورة الذاتية للفتاة وهي في مرحلة مهمة لتطوير شخصيتها. هذه التجارب تحمل الفتاة مشاعر الخجل والإذلال والخوف وتميل للعزلة من الأصدقاء والعائلة، وقد يؤدي كل ذلك إلى الرغبة في الانتحار. بعكس ما يعتقد الكثيرون، فإن الهرب من العنف الرقمي أو إيقافه ليس بالسهل ويستلزم القوة والإرادة الذاتية وكذلك الدعم الخارجي.

إليك بعض الإجراءات التي
يمكن اتخاذها للحفاظ على
الصحة النفسية بعد التعرض
للغنف الرقمي، الهدف هو
استعادة المساحة العقلية
والعاطفية وإعادة بناء الشعور
بالأمان والتمكين الشخصي.



1. في حال الضحية راشدة:

مواجهة المتنمر: إذا احتاج الأمر، واجهي المتنمر وأخبريه أن ما يفعله يعتبر جريمة، ثم توقفي عن التواصل معه واحتفظي بصور شاشة واثباتات لأي رسائل المسيئة.

التراجع الفوري: أوقفي التعرض للمحتويات الضارة (حظر الحسابات، التوقف مؤقتاً عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي) لتفادي المزيد من الضرر النفسي.

الاعتراف بمشاعرك وتقديرها: من المهم الاعتراف بأن الشعور بالخوف، أو الخجل، أو القلق، أو الغضب هو رد فعل طبيعي. يجب أن تقبلي هذه المشاعر بدلاً من قمعها. إلا أنه يجب أن تعلمي أنك غير مسؤولة عن الانتهاك الذي تعرضت له، وارفضي أي نصائح أمان رقمي تركز على الحد من استخدامك للإنترنت، أو نشاطك العام، أو ممارسة حريتك في مشاركة الصور والمعلومات.

البحث عن الدعم العاطفي: تحدثي إلى صديق موثوق به أو أحد أفراد العائلة أو معالج نفسي لمشاركة ما تشعرين به.

إعادة التواصل مع النفس: مارسي نشاطات تساعد على الاسترخاء مثل التنفس العميق، أو أي هوايات تساعدك على استعادة هدوئك.

استشارة أخصائي الصحة النفسية: تواصل مع أخصائي نفسي متخصص في الصدمات للحصول على دعم مخصص وتطوير استراتيجيات المرونة النفسية لديك.

تجنب العزلة: لا تستسلم للعزلة وحافظي على التواصل مع شبكة دعم محبة لتذكري نفسك أنك لا تواجهين هذه المحنة بمفردك.

وضع حدود شخصية: راجعي سلوكياتك على الإنترنت و أوقفي ما يفتح المجال للتواصل مع أي كان.

كتابة مذكرات: الكتابة يمكن أن تساعدك في تحرير الأفكار والمشاعر المكبوتة، ويمكن أن تساعد على معالجة التجارب الصعبة.

اتخاذ إجراءات ملموسة: يمكنك المشاركة في حملات ضد العنف الرقمي (مجموعات دعم، حملات توعية) مما قد يعزز شعورك بالسيطرة والعدالة.

إبلاغ المنصات والجهات المختصة: قومي بالإبلاغ عن طريق المنصات أو مقدمي الخدمات أو الجهات المختصة ولا تتردي بطلب الدعم المؤسسي لطلب العدالة ممن يتسبب في نشر معلومات مغلوطة عنك أو يساهم بالتشهير بك، فهذا سيعزز شعورك بالأمان والحماية. هناك قائمة بآخر هذا الدليل تحتوي على أرقام وعناوين الجهات المساعدة لصد العنف الرقمي ضد النساء في الجزائر.

مرافقة الضحية: عند الشعور بالضيق وعدم معرفة الخطوات التي يجب اتخاذها، من المهم اللجوء إلى الجهات المختصة للحصول على المساعدة والتوجيه. هنا يأتي دور الجمعيات والمنصات التي تدعم ضحايا الجرائم الرقمية، حيث على هذه الجهات تقديم مرافقة شاملة للضحايا. يتضمن ذلك الدعم النفسي من خلال إرشادهم إلى مختصين نفسانيين يساعدون على تجاوز الصدمة، بالإضافة إلى تشجيعهم على الإبلاغ عن الجرائم من خلال مرافقتهم إلى مراكز الأمن.





2. في حال الضحية قاصر:

بالنسبة للضحايا القاصرات للعنف الرقمي، يجب أن تكون الإجراءات النفسية ملائمة لعمرهن وحساسيتهن. إليك بعض الخطوات الأساسية التي يجب اتباعها على الصعيد النفسي من طرف الأهل، هذه الخطوات يمكن أن توفر مساعدة قيمة للقاصر في التعافي من الصدمة وتقليل التأثيرات طويلة الأمد على صحتها النفسية. من المهم جدا وعي الأهل أو الأوصياء لما عليهم من توفير الدعم للضحية دون الحكم عليها أو تقليل مشاعرها، مع تعزيز التواصل المفتوح.

الدعم النفسي الفوري: من الضروري تقديم الدعم النفسي للضحية في أقرب وقت ممكن بطريقة تستوعب حساسية الفتاة وحساسية الموقف، ويُفضل أن يكون ذلك مع طبيب نفسي متخصص في معالجة الصدمات المتعلقة بالإساءات عبر الإنترنت لدى القاصرين.

خلق بيئة آمنة: من المهم طمأنة الضحية من طرف الوالدين أو أقرب الناس وشرح لها أنها ليست مذنبه بما حدث. يجب إنشاء بيئة ثقة حيث تشعر بالأمان للحديث عن تجربتها.

التعبير عن المشاعر: تشجيع القاصر على التعبير عن مشاعرها وأفكارها بطريقة مناسبة. يمكن أن يشمل ذلك العلاج المعتمد على التعبير الفني، اللعب، أو جلسات النقاش الجماعي مع قصر آخرين تعرضوا لتجارب مماثلة.

منع إعادة الاستهداف: من الضروري مراقبة سلوكيات الضحية عبر الإنترنت لمنع تعرضها للاستهداف مجدداً، ووضع حدود واضحة بشأن استخدام التكنولوجيا الرقمية، مع تعزيز استقلاليتها.

المتابعة طويلة المدى: تقديم دعم نفسي طويل الأمد لتقييم تأثير العنف الرقمي على الصحة النفسية للقاصر. وقد يتضمن ذلك جلسات منتظمة مع طبيب نفسي متخصص في صدمات الأطفال والمراهقين.

المساعدة في إعادة بناء الثقة بالنفس: العمل على تعزيز احترام الذات لدى القاصر، والذي قد يكون قد تضرر بشدة. يمكن أن تساعد تقنيات التعزيز الإيجابي والأنشطة التي تعزز من قدراتها في إعادة بنائها نفسياً.

وبشكل عام، يحق للناجية من العنف أن يتم توفير بيئة داعمة وتمكينية لها تضمن لها خصوصيتها وأمان معلوماتها والاستماع لها واستيعابها وتفهمها لتلبية احتياجاتها دون إشعارها باللوم عن طريق الإكثار من الأسئلة أو إظهار مشاعر شفقة تزيد إحساسها بأنها ضحية أو تؤثر على مشاعرها. لذلك، عند طلب دعم مقدمي الخدمات في المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني، من حقل أن يتم تبني الموضوعية في التعامل معك وأن يتم الفصل بين قيمهم ومعتقداتهم الذاتية والخدمة المقدمة، ووضع مصلحتك العليا وحساسية الموضوع في الحسبان عند تقديم المشورة لك، فكل حالة تختلف في قدرتها على خوض المعارك لكسر القواعد المجتمعية للجنسين وقد تكون أكثر عرضة لإساءة المعاملة ممن حولها. لذلك من حقل أن يتم تعريفك بالخيارات والموارد المتاحة لمساعدتك ثم احترام اختيارك ودعمك في هذا الاختيار من قبل الجهات المختصة، مما يستلزم توقيع الناجية لوثيقة رسمية بالسرية وتحدد فيها من تسمح بمشاركة معلوماتها معه والسبب وراء ذلك لتشعر بالتحكم الكامل على كيفية سير حالتها قديماً مع ضمان عدم التسبب في المزيد من الضرر بها.

إن البيئة المحيطة بالناجيات (المعروفة بالدعم النفسي-الاجتماعي) لها تأثير كبير على الحالة النفسية للناجيات بما في ذلك الوظائف المعرفية والعاطفية والسلوكية بالإضافة للجانب الاجتماعي من حياتهن وقدرتهن على الاندماج مرة أخرى في المجتمع. ويجب التنويه هنا إلى أهمية دور أفراد المجتمع بشكل عام في خلق هذه البيئة، والتخلي عن ثقافة متأصلة تولي الأولوية للمصلحة العامة والشرف والترابط والاستقرار الأسري على حساب السلامة الفردية، خصوصاً المرأة ورغباتها وسلامتها. على سبيل المثال، عند مواجهة ضحية لحالة تشهير يمكنهم القيام بحظر المتسبب والتبليغ عنه مباشرة وكذلك التواصل مع الضحية في حال كانت من معارفهم لدعمها نفسياً وطمأنتها دون الخوض في تفاصيل العنف لتجنب الضغط عليها.





الجانب القانوني:

في حال التعرض لأي جريمة رقمية أو أي شكل من أشكال العنف المذكورة أعلاه يجب إبلاغ السلطات فوراً و ذلك بالتوجه إلى أقرب مركز شرطة أو درك وطني حسب مكان إقامتك و معك كل الأدلة التي تفيد بأنك تعرضت لجريمة رقمية (الرسائل التي تم إرسالها إليك، الصفحات التي تم فيها نشر صورك أو التشهير و الغذف و الذم الذي نشر ضدك، الصفحة أو الصفحات التي انتحلت شخصيتك...الخ). يجب الاحتفاظ بكل الأدلة و عدم إتلافها لأنها مفيدة جدا في التحقيقات و يعتمد عليها الدرك أو الشرطة للقبض على الجاني.

يمكنك أيضا إيداع عريضة أو شكوى لدى وكيل الجمهورية

للعلم أن كل مصالح الشرطة و الدرك تحتوي على مصلحة خاصة بالجرائم الرقمية و طاقم مكون و مختص في تحريات الجرائم الرقمية يستعين بميكانيكيات خاصة للوصول للمعلومة كما أن مقدمو الخدمات ملزمون قانونياً بتقديم المساعدة للمصالح الامنية خلال التحقيقات.

أحيانا تلجأ مصالح الشرطة للتنسيق مع مصالح الدرك و إذا استدعى الأمر يتم إحالة التحقيق إلى المصلحة المركزية لمكافحة الجرائم الرقمية المتواجدة في العاصمة (الدرك الوطني بيئر مراد رايس و بالشراقة و الشرطة السيبرانية في الجزائر الوسطى القسم المركزي بشارع عسلة حسين) فإذا كنت تقيمين بالعاصمة يمكنك التوجه مباشرة لهاته المراكز المختصة.

أما في حال كنت تقطنين في منطقة ريفية أو نائية او بعيدة عن المراكز الامنية المذكورة المتواجدة في العاصمة، يستحسن التوجه مباشرة لفرقة الدرك الوطني الأقرب إليك جغرافياً أو التقدم بعريضة لدى وكيل الجمهورية في أقرب محكمة إليك.

التقدم بعريضة لدى وكيل الجمهورية:

إذا لا تعرفين كيف تكتبين عريضة يمكنك التوجه إلى أقرب كاتب عمومي (تفتح مكاتب الكتاب العموميين عادة قرب المحاكم) و تشرحين له ما جرى لك بالتفصيل و هو سيقوم بكتابة عريضة باسمك لإيداعها مباشرة لدى وكيل الجمهورية، الذي سيقوم بفتح تحقيق جراء ما تقدمت به.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الشكاوى تتم معالجتها من طرف المصالح الأمنية بسرية تامة لطابعها الحساس فلا تخافي من التقرب إلى المصالح الأمنية و الإدلاء بتفاصيل الضرر الذي تعرضت له في الفضاء الرقمي، لأن رفع الشكاوى إلى المصالح الأمنية مرفقة بكل الأدلة و الحقائق سيسهل عملية القبض على الجاني و إيقاف الضرر و خروجك من دائرة التهديد و الاستغلال. و من جهة أخرى سيتم تبرئة ذمتك تماما في حال ما تم استعمال بياناتك الشخصية للقيام بجريمة ما باسمك، لذلك التبليغ مهم جدا ليس فقط لإرجاع حقك و رد اعتبارك و لكن لحمايتك أيضاً.

للعلم فإن المصالح الأمنية لديها نقطة اتصال مباشر مع المتعاملين الدوليين (Meta, Google, Yahoo, TikTok)، ولكن تجاوبهم يكون سريع في حالتين فقط: حياة شخص مهددة بالخطر (تهديد بالقتل مثلا) أو حياة قاصر مهددة بالخطر (اختطاف، انتحار، أو هروب قاصر من البيت). يمكن للمتعاملين الدوليين مساعدة المصالح الأمنية بتحديد الموقع الجغرافي للجاني عبر بياناته المعلوماتية.

Meta Google YAHOO! TikTok



النصوص القانونية

تتكون المنظومة القانونية الجزائرية من قانونين أساسيين لمكافحة الجرائم الرقمية و هما:

القانون رقم 04-09 المؤرخ في 5 أغسطس 2009 المتعلق بالقواعد الخاصة المتعلقة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

يهدف هذا القانون إلى وضع قواعد خاصة لحماية الأفراد والمجتمع من الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والعمل على مكافحتها. يتناول القانون أي جريمة تُرتكب أو تُسهل باستخدام منظومات معلوماتية أو أنظمة اتصالات إلكترونية. كما ينظم كيفية مراقبة هذه الاتصالات مع مراعاة القوانين التي تضمن سرية المراسلات والاتصالات الشخصية.

وفقاً لهذا القانون، يمكن استخدام ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية، وتسجيل محتواها، وتنفيذ إجراءات التفتيش والحجز داخل المنظومات المعلوماتية، وذلك لأغراض حماية النظام العام أو لمطالبات التحقيقات القضائية. كل هذه الإجراءات تتم بما يتماشى مع قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

أبرز ما جاء في القانون هو إلزام مقدمي خدمات الإنترنت والهاتف بتقديم المساعدة للسلطات القضائية المختصة عند الحاجة، مع ضمان الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم التعامل معها خلال التحريات. يتعين على هؤلاء الموزعين عدم إفشاء أي تفاصيل حول العمليات أو المعلومات التي تم طلبها من قبل المحققين، وإلا فإنهم سيكونون عرضة للعقوبات القانونية.

القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأفراد في معالجة البيانات الشخصية.

جاء لحماية المعطيات الشخصية للأشخاص الطبيعيين في البيئة الافتراضية ويقصد في نصه المعطيات ذات الطابع الشخصي كل المعلومات بغض النظر عن دعامتها المتعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه الذي أطلق عليه اسم "الشخص المعني" وتضم هذه المعلومات أي عنصر يتعلق بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الوطنية (رقم التعريف الوطني) أو الجنسية أو البيومترية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. يتعلق هذا القانون بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للأفراد في إطار معالجتها من طرف شخص طبيعي، أو معنوي عمومي، أو خاص، أو أي كيان آخر يقوم بمفرده أو بالاشتراك مع الغير بتحديد الغاية من معالجة البيانات الشخصية للأفراد. أي في إطار أي عملية أو مجموعة من العمليات التي تتم باستخدام وسائل أو عمليات آلية أو غير آلية تُطبق على البيانات الشخصية، مثل جمع البيانات، وتسجيلها، وتنظيمها، وحفظها، وتكييفها أو تعديلها، واستخراجها، واستخدامها، والتواصل بها عبر وسائل الاتصال، والنشر بالإضافة إلى الغلق، والتشفير، والحذف أو الإتلاف. نصت المادة 2 من هذا القانون على وجوب احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة وعدم المساس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم عند معالجة البيانات الشخصية للأفراد. كما جاء في المادة 8 من هذا القانون أنه لا يمكن معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بطفل إلا بعد الحصول على موافقة ممثله الشرعي أو عند الاقتضاء بترخيص من القاضي المختص.

قانون العقوبات

تطرق قانون العقوبات المعدل سنة 2004 في قسمه المضاف حول الجرائم ذات الطابع الإلكتروني إلى الجرائم الإلكترونية و أقر عقوبات على الانتهاكات الالكترونية والمساس بالبيانات والأنظمة الآلية بشكل غير قانوني، والتي بطبيعة الحال يمكن الرجوع إليها في حال كانت المرأة ضحية لانتهاك إلكتروني وفقا لمبدأ المساواة بين الجنسين المكرس دستوريا.

كما يمكن الرجوع إلى المواد التي تجرم التشهير والتهديد والسب والقذف التي نص عليها قانون العقوبات الجزائري مسبقا في حال ارتكاب هذه الجرائم على المنصات الرقمية أو مواقع التواصل الاجتماعي أو أجهزة الاتصالات الالكترونية حيث خصص المشرع بهذا الصدد عقوبات على جرائم القذف والسب والتشهير والتهديد في المواد 296، 297، 298، وكذا 303 مكرر و 371 من قانون العقوبات.

من جهة أخرى يجرم قانون العقوبات انتحال الشخصية أو الهوية في المادة 249. وعليه يتم الاستناد على هذه المادة في حال تم انتحال شخصية أو هوية امرأة على المنصات الالكترونية لأغراض تلحق الأذى بالضحية كاستعمالها لتشويه سمعتها أو لارتكاب جرائم أخرى باسمها.

أهم المواد الواردة في قانون العقوبات التي تجرم العنف الرقمي:

المادة 249 : (معدلة) كل من انتحل اسم الغير، في ظروف أدت إلى قيد حكم في صحيفة السوابق القضائية لهذا الغير أو كان من الجائز أن تؤدي إلى ذلك، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، دون الإخلال باتخاذ إجراءات المتابعة ضده بشأن جنائية التزوير إذا اقتضى الحال ذلك. ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تسبب عمدا في قيد حكم في صفحة السوابق القضائية لغير المتهم وذلك بالإدلاء بأقوال كاذبة متعلقة بالحالة المدنية لهذا المتهم.

المادة 296 : يعد قذفا كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به أو إسنادها إليهم أو إلى تلك الهيئة ويعاقب على نشر هذا الادعاء أو ذلك الإسناد مباشرة أو بطريق إعادة النشر حتى ولو تم ذلك على وجه التشكيك أو إذا قصد به شخص أو هيئة دون ذكر الاسم ولكن كان من الممكن تحديدها من عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو اللافتات والإعلانات موضوع الجريمة.

المادة 297 : يعد سبا كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد أية واقعة.

المادة 303 مكرر : (جديدة) يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج، كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، بأية تقنية كانت وذلك:

1- بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية، بغير إذن صاحبها أو رضاه.

2- بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه.

يعاقب على الشروع في ارتكاب الجناة المنصوص عليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة. ويضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية.

المادة 333 مكرر: (جديدة) يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 500 إلى 2.000 دج كل من صنع أو حاز أو استورد أو سعى في استيراد من أجل التجارة أو وزع أو أجر أو لصق أو أقام معرضا أو عرض أو شرع في العرض للجمهور أو باع أو شرع في البيع أو وزع أو شرع في التوزيع كل مطبوع أو محررا أو رسم أو إعلان أو صور أو لوحات زيتية أو صور فوتوغرافية أو أصل الصورة أو قالبها أو أنتج أي شيء مخل بالحياة.

المادة 371 : (معدلة) كل من تحصل بطريق التهديد كتابة أو شفاهة أو بإفشاء أو نسبة أمور شائنة على أموال أو أوراق مالية أو على توقيع على المحررات المبينة في المادة 370 أو شرع في ذلك يكون قد ارتكب جريمة التهديد بالتشهير ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 2.000 إلى 30.000 دج. ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من كافة الحقوق الواردة في المادة 14 أو من بعضها لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر.

المادة 394 مكرر (2): (جديدة) يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ثلاث (3) سنوات و بغرامة من 1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج، كل من يقوم عمدا وعن طريق الغش بما يأتي:

1. تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات محزنة أو معالجة أو مراسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

2. حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

قائمة بأرقام وعناوين الجهات المساعدة في الجزائر

مؤسسة من أجل المساواة الجزائر

العنوان: 5 شارع بن حزم سيدي امحمد الجزائر
رقم الهاتف: 023491658

مؤسسة الجريدة النسوية الجزائرية

العنوان: 78 شارع أحمد غرمول
رقم الهاتف: 0554944100

شبكة وسيلة درارية الجزائر

رقم الهاتف: 0770286529 / 0560100105

جمعية نساء جزائريات يطالبن بحقوقهن وهران

العنوان: حي 156 مسكن عمارة 6 رقم 01 مارافال
رقم الهاتف : 0655402720 / 0772264161

جمعية نساء نشاط و تنمية عنابة

رقم الهاتف: 038438932

جمعية جزائرننا البلدية

رقم الهاتف: 025434059

جمعية نجدة نساء في شدة / SOS Femmes en détresse

العنوان: 1 شارع الاستقلال قصر الشعب شاليه 11 و 12 الجزائر
رقم الهاتف: 023491658

جمعية المساعدة و البحث في علم النفس

L'Association pour l'aide, la recherche et le
perfectionnement en Psychologie -SARP

العنوان: 27 rue Boulodrome, Dely Brahim Alger
رقم الهاتف: 0552734555 / 0553701024

صفحة TBD-Algeria

[/https://www.facebook.com/tbd.algeria](https://www.facebook.com/tbd.algeria)

[/https://www.instagram.com/tbd.algeria](https://www.instagram.com/tbd.algeria)

صفحة algerian feminists

[/https://www.instagram.com/algerian.feminists](https://www.instagram.com/algerian.feminists)